

الفصل الأول

الانسحاب البريطاني وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول :

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وآثاره على المنطقة

المبحث الثاني :

مراحل قيام اتحاد الإمارات العربية

المبحث الثالث :

هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية.

obbeikandi.com

الفصل الأول

الانسحاب البريطاني وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول:

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وآثاره على المنطقة:

لم يفاجأ المحللون السياسيون والمختصون بشؤون المنطقة بقرار حكومة العمال البريطانية بالانسحاب من شرق السويس، لأن هذا القرار جاء نتيجة الوهن الذي أصاب الوجود البريطاني في المنطقة، فلم تعد هناك حاجة للاحتفاظ بالموانئ التي تساعد على الوصول إلى الهند، وبعبارة أخرى لم يعد الخليج العربي مهماً لبريطانيا كطريق إلى مستعمراتها الكبرى (الهند) بعد أن نالت الأخيرة استقلالها عام ١٩٤٧، أما إيران فقد تراجعت بريطانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن أمن إيران واستمرار نظام الشاه فيها، أما العراق، فإن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي الحليف القوي لبريطانيا وجهت ضربة قوية للمصالح البريطانية في المنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وكذلك حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، وانسحبت القوات البريطانية من قاعدة عدن عام ١٩٦٧ بعد أن حصل اليمن الجنوبي على استقلاله^١.

فضلاً عن أن هناك أسباباً خاصة بالسياسة الداخلية البريطانية هي التي دفعت حكومة العمال في عام ١٩٦٨ إلى اتخاذ قرار الانسحاب منها:

١- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مركز البحوث والدراسات العربية،

القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٨٢.

١ - الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها حكومة العمال البريطانية، إذ قدرت النفقات العسكرية البريطانية لتمويل قواعدها وجيوشها خارج بريطانيا بنحو (٣١٧) مليون جنيه استرليني سنوياً، مما أثار سلباً في الحياة الاقتصادية في البلاد، وارتفعت ديونها الخارجية في حزيران ١٩٦٦ بمقدار (١٥٠٠) مليون جنيه استرليني عما كانت عليه عام ١٩٦٤، عندما جاء حزب العمال إلى الحكم.

٢ - بلغ عدد العاطلين في عهد حكومة العمال (٥٤٠) ألف عامل، كما أثار ذلك في التعليم إذ اخفقت الحكومة في رفع سن ترك الدراسة إلى ١٦ سنة، فضلاً عن اخفاقها في تحسين مستوى المدارس الابتدائية^١.

٣ - شهدت البلاد قيام كثير من الاضطرابات العمالية التي أدت إلى خسائر مباشرة للاقتصاد الوطني من ناحية وتضاعف في حدة التضخم من ناحية أخرى، إذ تمكنت اتحادات العمال المضربة من الحصول على زيادات في الأجور، إلا أنها لم تكن مصحوبة بزيادة في الإنتاج، إذ اصدرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية للمدة مابين ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ما يأتي: حصل نحو (٣.٨) مليون عامل على زيادة في الأجور تتجاوز الزيادة إلى (٤.٥٪) من النسبة التي حددتها الحكومة^٢.

١- الوثائق البريطانية السرية عام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥، في ٤ مايس ٢٠٠٢.

٢ - وتشير إحدى الدراسات إلى أن إدوارد هيث زعيم حزب المحافظين قد اتخذ اخفاقات حزب العمال الاقتصادية وسيلة في حملته الانتخابية، وتوجه إلى ربات البيوت خاصة داعياً إياهن إلى ضرورة التخلص من حكومة العمال حتى لا تحقق فاتورة البقال زيادة أكثر ويعتقد أن أصوات ربات البيوت قد أدت دوراً مهماً لصالح المحافظين، ولاسيما أن النساء أكثر عدداً من الرجال في بريطانيا، ينظر أحمد رشيد، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٤، تشرين الأول ١٩٦٨، ص ١١٧.

٤ - إن الحكومة البريطانية كانت تواجه خطر الحرب الأهلية في إيرلندا الشمالية فقد نشبت من جديد الاضطرابات بين البروتستانت والكاثوليك هناك نشوباً عنيفاً في مرحلة حكومة العمال، مما دفع بالحكومة إلى إرسال المزيد من القوات للمساعدة في الحفاظ على الأمن هناك¹.

هذه الأمور جميعها تدفعنا إلى القول إنه لا يمكن أن نتصور للحظة واحدة أن حكومة العمال كانت قد اتخذت قرارات بالخروج من الخليج العربي انطلاقاً من موقف مبدئي يتعلق بتغيير المفاهيم الإستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بالوجود العسكري فقط، فأن حكومة العمال اتخذت قرارها بالخروج من الخليج العربي نتيجة لاعتبارات اقتصادية أصلاً، ولعلها كانت العمل الأساس وراء هزيمتهم في الانتخابات عام ١٩٧٠ التي قادت إلى مجيء حكومة المحافظين بزعامة أدورد هيث².

1 - المشكلة في إيرلندا ذات جذور تاريخية بعيدة، فقد احتل البريطانيون إيرلندا واستوطنوا فيها منذ عهد كروميل، وشكلوا أقلية متميزة من البروتستانت أما تاريخ المشكلة القريب فيعود إلى عام ١٩٢٠ عندما قسمت الجزيرة الإيرلندية بعد الحرب الأهلية إلى قسمين: جمهورية إيرلندا الشمالية في الجنوب وأغلب سكانها (٩٧٪) من الكاثوليك ومقاطعة إيرلندا الشمالية التابعة للحكومة البريطانية، ولها برلمان خاص بها يتكون من مجلس للنواب والشيوخ، كما أن لها (١٢) ممثلاً في مجلس العموم البريطاني، وهي تتولى جميع شؤونها بنفسها ماعدا شؤون الدفاع والخارجية، التي تقوم بها الحكومة البريطانية ويبلغ عدد سكان إيرلندا الشمالية عام ١٩٧٠ نحو (١,٥) مليون نسمة ثلثهم من الكاثوليك والثلثان الآخرون من البروتستانت، وكان الكاثوليك يحاولون دائماً الانضمام إلى الجمهورية الإيرلندية في الجنوب، نظراً للروابط الدينية والقومية بينهما، ونظراً لعدائهم مع البروتستانت، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتميز للبروتستانت، لمزيد من التفاصيل ينظر جون جيونزن، ماذا وراء أحداث إيرلندا الشمالية، مجلة السياسة الدولية، العدد، تموز ١٩٣٦، السنة ١٩٦٩، ص ١٨٤.

2 - ينظر الوثائق البريطانية السرية عام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥ في مايس ٢٠٠٢.

لقد أثارت المتغيرات العسكرية والاقتصادية التي هزت بريطانيا بعد عامين من تسلم حزب المحافظين الحكم في البلاد، حفيفة النواب العماليين، إذ قدم في كانون الثاني عام ١٩٦٦ (٥٤) نائباً عمالياً اقتراحاً إلى رئيس الحكومة (هارولد ولسون) يدعو إلى تصفية القواعد البريطانية في الخليج العربي في موعد أقصاه عام ١٩٧٠ لمعالجة الأزمة الاقتصادية مبررة اقتراحها بمصالح اقتصادية لدول مثل اليابان وإسبانيا في منطقة الخليج العربي، التي تستثمر أموالها في نفطه دون أن تكون لها قواعد عسكرية أو جيوش مستقرة^١.

وقد بدأ الأمر في شباط ١٩٦٦ بإعلان تخفيض الإنفاق في شرقي السويس^٢، وهذا ما جاء في الدراسة التي قام بها وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي عند مراقبته لسياسة الدفاع البريطانية وتستهدف خفض الالتزامات العسكرية البريطانية في الخارج ولا سيما شرقي السويس، وعد ذلك الإعلان إيذاناً بالتخلي عن الالتزامات البريطانية التاريخية تجاه الأنظمة الموالية لها، وبالفعل خرج البريطانيون من القاعدة العسكرية في عدن في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ فقامت حكومة في اليمن الجنوبية ذات توجهات موالية للاتحاد السوفييتي^٣. أما الحكومة البريطانية فقد أصدرت كتاباً أبيض في نهاية عام ١٩٦٧ تحدث فيه عن دور القوات البريطانية خارج أوروبا في حفظ مصالحها والقيام بدور الرادع ضد حركات التحرر في المنطقة وبررت فيه تخفيض قواعدها العسكرية في شرق السويس، مؤكدة أن ذلك

1- Sough Kamal . Oil and arab regional development . London 1968.P.36.

2- يعني بشرق السويس المنطقة الممتدة من الخليج العربي حتى جنوب شرق آسيا، ينظر:

ألكسي فاسيليف، بترول الخليج العربي والقضية العربية، القاهرة ١٩٨٧، ص٤٦.

3 - الوثائق البريطانية السرية ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥ في ٤

مايس ٢٠٠٢.

غير ذي جدوى، وعليها أن تبدي إستراتيجية جديدة لتحقيق مصالحها على أساس التفاهم مع حكام المنطقة، وهذا التفاهم يقوم على أساس إحلال معاهدات صداقة بدلاً من الوجود والسيطرة العسكرية المباشرة¹.

ولعل ذلك جاء بناء على مقترحات وليام روس (William Ross) مندوب وزير الخارجية البريطانية إلى المنطقة التي قدمها لحكومته في تموز ١٩٦٧ التي جاء فيها ما يلي²:

١. أن تضع الأوساط الحاكمة التقليدية في منطقة الخليج في حسابها ضرورة تأقلمها مع متطلبات السلطة العصرية.

٢. أن تقنع بريطانيا السعودية وإيران بضرورة العمل المشترك في المنطقة.

٣. إعادة العلاقات الطبيعية بين سلطنة عمان والسعودية وترك الخلافات القديمة بينهما.

وكان مجلس العموم البريطاني قد وافق على سياسة الحكومة البريطانية وفق ما جاء في الكتاب الأبيض الرامية إلى سحب القوات البريطانية من شرق السويس، كجزء من سياسة خفض الإنفاق في بريطانيا³. وأخيراً تم الاتفاق في اجتماع مجلس الوزراء في الرابع من كانون الثاني ١٩٦٨ على سياسة تخفيض النفقات العسكري البريطانية في الخارج، وأن تتخلى بريطانيا - على أساس ذلك - عن التزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، قبل الانتخابات العامة في عام ١٩٧١، وقد حدد شهر آذار من عام ١٩٧١ حداً

1 - Kamal , op . Cit . p36 .

2- نقلاً عن محمد عبد الله الطوع، التطورات الإقليمية والعربية والدولية المؤيدة إلى قيام الاتحاد، بحث في التجارب الوحدوية العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٦٨، ص ١٦٣.

3 - Kamal , op . Cit . p 37

أقصى لعملية الانسحاب¹ وفق ذلك أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ في جلسة مجلس العموم البريطاني قرار حكومته الرامي إلى إجراء تخفيض كبير في النفقات العسكرية والمدنية، ومؤكداً أن ذلك يؤدي إلى توفير مبلغ بنحو (٣٢٥) مليون جنيه في عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ و(٤٤١) مليون جنيه في عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ مؤكداً أن أبرز إجراء لتحقيق ذلك هو التعجيل بالخروج من منطقة شرقي السويس².

ويمكن الإشارة إلى الزيارة التي قام بها السير (دوكلاس هوم) (Douglas Home) عضو حزب المحافظين ممثل المعارضة حينها، إلى منطقة الخليج العربي مبتدئاً بإيران لغرض الوقوف على آراء شيوخ دول منطقة الخليج العربي وزعمائها (السعودية والبحرين والكويت وإمارات الساحل العماني) حول إمكانية العدول عن قرار الحكومة العمالية فيما يتعلق بانسحاب القوات البريطانية³.

جاءت إجابات دول الخليج العربي مخيبة لآماله إذ طالب زعماء هذه الدول - بإصرار- بالتزام بريطانيا بتعهداتها السابقة والمتعلقة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي أما الدول الصغيرة في الخليج العربي، فإنها ترددت في إبداء رغبتها في رؤية القوات البريطانية في منطقة الخليج باقية لمدة طويلة وذلك نابع من إدراكها بأن هذه القوات ستكون إحدى ركائز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وبقيت دبي الإمارة الوحيدة من الإمارات التي جاهرت برغبتها في الحفاظ على القوات البريطانية على أرضها فيما بعد

1- الوثائق البريطانية السرية لعام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥، في ٤ مايو ٢٠٠٢.

2- D.P.Derby. British Defense Policy East of Suze 1947 - 1988 London . 1997 . P. 304 .

3- Holden David . The Persian Gulf : After The British Raj . Foreign Affairs Vol. July 1971 , P. 729 .

١٩٧١م. وذلك للعلاقات الوثيقة بين بريطانيا وحكام الإمارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لخشيتهم من الاحتلال الإيراني للمنطقة بعد فراغها من البريطانيين^١.

أعلنت الحكومة البريطانية المحافظة تمسكها بموعد الانسحاب في آذار ١٩٧١، بعد أن أمضت أشهر كثيرة من التردد مؤكدة بأن القرار متى ما اتخذ يصبح من الصعب العدول عنه، لذلك فإن قرار الانسحاب من شرق السويس سوف ينفذ وهذا القرار يتضمن جانبين:

الأول: عسكري يقود إلى استدعاء ستة آلاف بريطاني هم طاقم القوات البرية في البحرين والشارقة وكذلك الوحدات الجوية المساعدة.

الثاني: سياسي مبني على الجانب الأول ويتضمن إنهاء المعاهدات القديمة المتعلقة بالدفاع وإبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون لا تتضمن أية التزامات مهمة من كلا الجانبين^٢.

لا شك أن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي كان الموضوع الحيوي والأكثر أهمية في تلك الحقبة، وكان التركيز منصباً من المهتمين للوصول إلى الطرق المثلى للمحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بعد خروج البريطانيين منها. وكان الأمن بالنسبة لهؤلاء المهتمين يعني المحافظة على وصول الامدادات النفطية الآتية من الخليج ومساعدة الحكومات الصديقة في منطقة الخليج العربي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف الوصول إلى هذا النوع من الأمن؟ فهناك رأيان للإجابة عن هذا السؤال^٣.

1- Ibid : P.730 .

2- Melhem chaoul . La Securite dous la Golfe Arabo -Persique . ed La Foudation Pour Les Etudes de Defense Nationale .cahier No 12 . Paris . 1978 . P . 55 .

3 - Melhem chaoul . La Securite dous la Golfe Arabo Persique . ed La Foudation PourLes Etudes de Defense Natiouale . cahier No 12 . Paris . 1978 . P 55 .

الأول: متشائم وينطلق من أن الانسحاب البريطاني سيساعد على زيادة الاضطراب والفوضى في منطقة تعرف بصراعاتها وانقساماتها أكثر مما تعرف بوحدتها، وقد رأت هذه المدرسة أن أهم عناصر عدم الاستقرار في الخليج العربي إنما يتركز في الصراعات القبلية والعداء العربي الفارسي وأكدت هذه المدرسة أنّ هذه المنطقة لم تعرف أي نوع من الاستقرار والوحدة إلا ذلك الاستقرار المفروض من قوة خارجية ولأن كانت كثيراً هذه القوة في القرنين الماضيين متمثلة في القوة البريطانية، فأن البوادر لا تشجع كثيراً في المراهنة على استطاعة أية قوة أن تؤدي هذا الدور البديل إذ ليس هناك قوة إقليمية قادرة على القيام بهذا الدور¹.

ويمكن تلخيص الفكرة المتشائمة وفق الآتي: إنّ الانسحاب البريطاني سوف يؤدي إلى إحداث فراغ عسكري في الخليج العربي هذا الفراغ سيكون سبباً في تسهيل الفوضى والاضطراب الداخلي، وسيزيد من التدخلات الخارجية في المنطقة مما سوف يُعكس دون شك على إيقاف عملية الإنتاج النفطي ومن ثم يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

أمّا الرأي الثاني: فهو رأي متفائل، ويرى أنّ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، سوف تكون له آثار إيجابية على المنطقة، لأنه سوف يقلل من الصراعات الداخلية ويحدّ من التهديدات الخارجية، وقد استندت هذه الآراء إلى واقع القوات البريطانية التي كانت بعيدة جداً عن السيطرة على الصراعات الداخلية².

WWW.alharamain.com

لمزيد من التفاصيل يراجع الموقع :

1 - Fraukelj . East of suez . The After math . The year Book of World Affaivs . 1969 .
Published under The Auspices of The London institue of World Affaire . Stevene
& Sous. London 1969 . P .21 .

2 - WWW.alharamain.com

الموقع

Delcorde Raoul La Securite et la Strategic dans la Golfe Arabo – persique ed .
Lesyco-More , Paris 1923 . P . 37 .

لذا فإن الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي خلال السنوات التي سبقت قرار الانسحاب لم تثبت فاعليته وأن الانسحاب البريطاني لن يترك فراغاً في الخليج العربي ويذهب هذا الرأي بأعطاء الأمثلة الآتية:

- الانتفاضة المسلحة اندلعت في عمان سنة ١٩٦٥ كان من ضمن أهدافها إنهاء النفوذ الأجنبي المتمثل في تلك الفترة بالوجود العسكري البريطاني.

- التظاهرات العمالية البحرينية في عام ١٩٦٥ التي دامت نحو ثلاثة أشهر كانت موجهة ضد شركة النفط البحرينية (BABCO).

وعلى صعيد آخر فالوجود البريطاني لم يعد ضرورياً لتأمين تزويد الدول الغربية بحاجاتها النفطية وأن هذا الوجود لا يشكل رادعاً، لأنه لم يستطع منع وقف تصدير النفط الإيراني من عبادان خلال المدة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م. ولم يستطع هذا الوجود تأمين استمرار تدفق النفط السعودي والعراقي خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ وحرب عام ١٩٦٧¹ أيضاً.

كما أن الوقائع قد أثبتت أن انسحاب البريطانيين من الخليج العربي لم يكن السبب في اشتعال التنافس بين القوتين العظمتين لملاء الفراغ، لأن هاتين القوتين حاضرتان آنفاً في المنطقة²، فلقد كانت الشركات النفطية الأمريكية تسيطر على ثلثي الامتيازات النفطية في الخليج العربي تقريباً، فضلاً عن الالتزامات العسكرية السياسية التي أخذتها الإدارة الأمريكية ما بين السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ تجاه إيران والمملكة العربية السعودية.

وعلى صعيد موقف إمارات الساحل العماني فقد ترك قرار الانسحاب البريطاني آثاره على حكام إمارات الساحل العماني وذلك يتضح من

1- WWW.alharamain.com

الموقع

Holder Dazid The Perisan Gulf : After The British Raj . Foreign Affairs . Vol . July 1971 . P . 729 .

2- Ibid : P . 730 .

مطالبتها ببقاء القوات البريطانية والتعهد بدفع التعويضات المالية المترتبة على ذلك، ولعل ذلك ينطلق من مخاوفها من السياسة الإيرانية التوسعية تجاه المنطقة، وبالذات التهديدات باحتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، لذلك نرى أنّ الهواجس الأمنية لهذه الإمارات دفعتها باتجاه تقريب الآراء التي أسفرت عن قيام اتحاد الإمارات العربية في الثاني من كانون الأول 1٩٧١¹، وقد أيدت بريطانيا تلك الخطوة حفاظاً على استمرار مصالحها في المنطقة كما يتضح في خطاب (أدورد هيث) الذي قال فيه: لقد أيدنا نهج الحكومة لاقامة اتحاد بين الإمارات العربية². إلا أنّ الحكومة البريطانية لم تحافظ على استقرار مشيخات الإمارات العربية، بل تأمرت عليها وسلمت الجزر العربية الثلاث في ليلة الانسحاب إلى إيران وخرجت قواتها من المنطقة مخلفة ورائها جملة من المشكلات، مما خلق قلقاً جديداً لأمن الخليج العربي، ولعل أبرز هذه المشكلات تتجسد في الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث والهجرة الواسعة للإمارات كجزر من السياسة الاستعمارية التي تهدد عروبة الخليج³. والواقع أنّ الإمارات العربية المتحدة لم تتبلور أفكارها بوضوح حول ماتعنيه بالتعاون العسكري الإقليمي بين دول المنطقة، ولم تحدد أهدافه، إلا أنه من الواضح أنّ قلق الإمارات ينبعث من إدراكها حجم المخاطر الإيرانية مقابل ضعفها في تأمين مستلزمات الدفاع الإقليمي عن أراضيها، لا سيما عن منشآتها النفطية التي أصبحت عرضة للتهديدات الإيرانية المستمرة، ولعل هذا ما دفع بصحيفة الخليج الإماراتية إلى مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها التاريخية للدفاع عن عروبة الجزر العربية وتركيزها على الدول

1 - صحيفة الجمهورية، العدد ٩٧٠، في كانون الأول ١٩٧١ .

2 - شبكة (الإنترنت) الموقع WWW.Reddali.com

3 - صحيفة التآخي، العدد ٩٠٠، في الأول من كانون الأول ١٩٧١ .

العربية ذات التأثير السياسي والدول العربية التي تملك القوى النفطية المؤثرة لتوظيفها لمصلحة الحق العربي في الجزر¹.

فقد ترك قرار الانسحاب البريطاني آثاره على حكام الإمارات وذلك يتضح من مطالبتهم ببقاء القوات البريطانية والتعهد بدفع التعويضات المالية المترتبة على ذلك².

وقد عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن ذلك بالقول: ((إن معرفتنا ببريطانيا قديمة، فهي من أكثر الدول الأوروبية قريباً ومعرفة لنا، من حيث اقترابنا منها ولم نعرف عنها في يوم من الأيام أي نواقص أو لدينا انتقادات عليها، بل لمسنا منها الاحترام والوفاء، وهذا مادعانا إلى التعامل معها، لأننا خبرناها منذ أن كنا فقراء، فبريطانيا دولة محترمة وتحترم أصدقاءها، وقال بعضهم: إن بريطانيا دولة مستعمرة لنا، ولكن هل يعقل أن يستعمر إنسان لا يملك قوته؟ فبريطانيا لم تستعمرنا قط وإنما اتخذت من منطقتنا مركز مرور واتصال لمتابعة مصالحها ولكنها لم تضرنا بل سرتنا، صحيح أنها لم تقم لنا مستشفيات، أو مدارس أو شيء من هذا القبيل، لأننا لم نكن نملك شيئاً في ذلك الوقت لكي تأخذ منه لتبني لنا، وبعد أن من الله عز وجل علينا بالثروة والخير، بادرت بالرحيل عن بلادنا من دون مشاكل أو حروب، على الرغم من أننا طلبنا منها البقاء قليلاً حتى نهيء أنفسنا لما بعد خروجها، لأن المعيشة كانت صعبة، وهذه هي الحقيقة ومن يقول غير ذلك فهو كاذب، ولقد رحلت بريطانيا واستمرت صداقتنا معها، ونأمل إن شاء الله أن تكون للدول الصديقة علاقات معنا ليست أقل من علاقتنا ببريطانيا³)).

1 - صحيفة الثورة، العدد ٧٢٢ في ٤ كانون الثاني ١٩٧١ .

2 - كما نشرته صحيفة الثورة العراقية، العدد ٩٧٨ في ٥ تشرين الثاني ١٩٧١ تحت عنوان:

(صحيفة شارقية تدعو الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء قضية الخليج).

3 - إجابة الشيخ زايد لسؤال من صحيفة الإندبندنت البريطانية حول العلاقات بين دولة

المبحث الثاني: مراحل قيام اتحاد الإمارات العربية

حاولت بريطانيا بعد إعلان انسحابها سياسياً وعسكرياً من منطقة الخليج العربي اتخاذ بعض الاجراءات التي رأتها مناسبة؛ لتدعيم مصالحها في المنطقة، ولعل أول ما قامت به هو عملية توحيد لإمارات الساحل العماني وبالوسائل التي ترعى مصالحها، ولكن كان هناك مبادرات وحدوية رسمية شهدها الساحل العماني في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨. إذ اتفق كل من الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي على قيام اتحاد له علم واحد، ودعا حاكم دبي حكام إمارات الساحل العماني وإمارات الخليج العربي الأخرى للدخول في مفاوضات بغية التداول والمشاركة^١.

في ضوء هذا الطلب لبث إمارتا (البحرين وقطر) دعوة شيخي (أبو ظبي ودبي) للانضمام إلى اتحاد أوسع يضم جميع إمارات الساحل، وفي دبي عقد اجتماع للمدة من ٢٥ - ٢٧ شباط ١٩٦٨ انعقد أول مؤتمر لتسع إمارات في دبي وأصدروا بياناً يعلنون فيه قيام دولة اتحاد الإمارات البعربية وقد تضمن الإعلان اتفاقية الاتحاد التي تعد ميثاقاً مؤقتاً للاتحاد لحين وضع دستور

الإمارات و بريطانيا، في أثناء الاحتفال بالعيد الوطني عام ١٩٨٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد علي السخيني زايد فلسفة حكم وبعث الحكم، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص ١٢ .

١ - تكون اتحاد فدرالي بين الشارقة والفجيرة عام ١٩٦٠ لكنه لم يستمر سوى بضعة أشهر، علماً أن الفجيرة كانت تابعة للشارقة لكنها انفصلت عنها عام ١٩٥١ و اعترفت بريطانيا باستقلالها وللمزيد من المعلومات تراجع ابتسام عبد الامير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص ٢٩ .

وحيد رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والعشرين، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢ .

جديد ، إلا أن اكتشاف النفط واستثماره في بعض الإمارات أدّى إلى تغذية
النعرات المحلية الموهومة وزيادة الأطماع الإقليمية فتمسكت قطر والبحرين
باستقلالهما وانفصلهما كإمارتين مستقلتين ولم يدخل الاتحاد وهكذا
أصبح الاتحاد سبع إمارات بدلاً من تسع¹.

ويبدو أنّه كان للخلاف الإيراني البحريني حول البحرين أثر كبير في
دفع البحرين نحو إعلان استقلالها في أيلول عام ١٩٧١ وتلتها قطر في إعلان
استقلالها المنفرد والذي لا يمكن تبرير استقلالها إلا لأسباب تاريخية بينها
وبين أبو ظبي ويرجع جذر الموضوع إلى السيادة على (خور العديد) الذي كان
الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي يعدّها جزءاً من أراضيه بينما أراد
العثمانيون شراء ودالشيخ جاسم آل ثاني فأعلن وزير خارجيتهم أنّ خور
العديد من ضمن أملاك قطر ، الأمر الذي أثار الشيخ زايد والحكومة
البريطانية التي كانت تؤيد أن (خور العديد) من أملاك أبو ظبي ، وعلى
الرغم من تسوية الخلاف وعودة القبيسات إلى أبو ظبي عام ١٨٨٠م إلا أنّ
العداء بين الشيخ جاسم آل ثاني والشيخ زايد الأول ظل قائماً مما أدّى إلى
وقوع عمليات عسكرية بين البلدين ، وقد وصلت العمليات العسكرية ذروتها
عام ١٨٨٨ عندما قتل الشيخ علي الجوعان ابن الشيخ جاسم آل ثاني في
معركة حدثت في بلدة الدوحة خلال هجوم شنته أبو ظبي وقد صمم الشيخ
جاسم على الانتقام لابنه وطلب المساعدة من بعض شيوخ الإمارات ومن آل
الرشيد أمراء حائل ووقعت الحرب بين الطرفين واستمرت أعوام عديدة².

1 - وزارة الإعلام القطرية ، قطر في السبعينات ، الدوحة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ - ٣٣ .

(أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، أم القيوين ، الفجيرة ، قطر ، البحرين) .

2 - فاطمة الصيغ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

١- الاتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي عام ١٩٦٨ م :

أعلنت الحكومة العمالية في بريطانيا في كانون الثاني عام ١٩٦٨ م عن عزمها الانسحاب من جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها شرقي السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ م، وقد أثار ذلك القرار كثيراً من المناقشات حول الآثار المترتبة عليه، فقد جاء مفاجئاً مما أريك المستقبل السياسي للإمارات السبع وإمارتي البحرين وقطر^١. وعليه فقد أدت الكويت دوراً مهماً في توحيد الجهود وحثها على الانضمام إلى اتحاد فيدرالي يضم إمارات الخليج التسع، وفي خضم تلك الأحداث جاءت الخطوة المفاجئة التي اتخذها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي في اجتماعهما في منطقة السميح الحدودية في ١٨ شباط ١٩٦٨ م، إذ أعلننا قيام اتحاد ثنائي بين الإماراتين ويبدو أن تلك الخطوة كانت قد أعدت على عجل إذ كانت هناك وسائل أساسية كثيرة لتنظيم ذلك الاتحاد لم يتوصلا إلى حل بشأنها^٢.

أما المسائل الرئيسية التي اتفقا عليها فكانت الشؤون الخارجية والدفاع والخدمات العامة كالصحة والتعليم وأمور الجنسية والهجرة، أما المسائل الإدارية الأخرى فتناط بالحكومة المحلية لكل إمارة. بهذا بدأ الاتحاد أقرب إلى الاتحاد التعاهدي منه إلى الاتحاد الفيدرالي، كما تضمنت الاتفاقية الثنائية بين الحاكمين إلى جانب الاتحاد الفيدرالي بينهما، الإتفاق على تسوية الحد البحري بين الجانبين، إذ نص الاتفاق بأن يلحق بإمارة دبي مساحة من البحر الواقع غربي الحد الفاصل بين الإماراتين والذي يبدأ من

١ - المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

٢ - روز ماري سعيد زحلان، الوحدة والحكم البريطاني، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة،

التجارب الوحدوية المعاصرة، المصدر السابق، ص ١١٨ .

رأس (حصيان) إلى الشاطئ ويمتد باستقامته باتجاه شمال غربي عبر البحر، مارا غربي آبار (فتح) لإمارة دبي، وتصبح المساحة المذكورة جزءاً من ممتلكات وحقوق إمارة دبي¹، ويؤكد الخبراء النفطيون أن هذه المنطقة التي أصبحت في ضوء الاتفاقية الثنائية هذه ضمن ممتلكات إمارة دبي منطقة غنية جداً بالثروة النفطية ولعل هذا مايدلل على أن الروابط الأخوية بين حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أكبر من الاعتبارات المادية².

٢- اتحاد الإمارات العربية :

تعد المبادرة الوجدوية التي شهدتها إمارات الساحل العماني التي قامت بين إمارتي (أبوظبي ودبي) في ١٨ شباط ١٩٦٨ أول مبادرة وحدوية رسمية، التي جاءت بعد شهر واحد من إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي حيث اتفق الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي وراشد بن سعيد حاكم إمارة دبي على قيام اتحاد له علم واحد، وأنيطت به الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات والتعليم والجنسية والهجرة³ أما السلطة التشريعية فقد حددت المسائل التي تؤكد للاتحاد وما عداها تكون من اختصاص حكومة كل إمارة، ودعا الاتحاد حكام إمارات الساحل العماني وإمارات الخليج العربي الأخرى للدخول في مفاوضات بغية التداول والمشاركة⁴.

- 1 - ناجي شراب، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٨١، ص ١٧ - ٥٥ .
- 2 - للتفاصيل ينظر، محمد بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، ط١، بغداد، ١٩٦٩، ص ٧٩ - ٨٠ .
- 3 - جان نوتو، اتحاد الإمارات العربية، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص ٧٧ .
- 4 - وحيد رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والعشرين، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢ .

استجابت بقية الإمارات والبحرين وقطر لدعوة حاكمي أبو ظبي ودبي للانضمام إلى اتحاد يضم الإمارات كافة، انعقد مؤتمر الإمارات التسع في دبي في ٢٦ - ٢٧ شباط ١٩٦٨م، وأصدر بياناً يعلن فيه قيام اتحاد بين الإمارات التسع في الخليج تحت اسم اتحاد الإمارات العربية، وتضمن الإعلان اتفاقية الاتحاد التي تعد ميثاقاً مؤقتاً لإمارات الاتحاد إلى حين وضع صيغة دستور إتحادي^١.

جاء في مقدمة الاتفاقية (إنّ قيام الاتحاد جاء إستجابة لرغبة شعوب المنطقة في الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيان وصيانة وسلامة بلادهم وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية^٢. بعد المقدّمة جاءت الاتفاقية في ثلاثة أبواب تضم سبع عشرة مادة تطرق الباب الأول إلى نشأة الاتحاد وأهدافه والإمارات المشاركة فيه، وشمل الباب الثاني السلطات الاتحادية وقد نصّت المادة الثالثة من الباب الثاني من الاتفاقية على إنشاء مجلس أعلى للاتحاد وتناط إلىه مهمة وضع ميثاق كامل ودائم يأخذ على عاتقه رسم السياسة العليا في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المسائل المتصلة بأغراض الاتحاد، كما يختص بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة وتكون قراراته بالإجماع^٣.

هي الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة، عجمان.

- 1 - حسين محمد البحرنة، دولة الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٣، ص ٥٨ .
- 2 - وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٦ .
- 3 - وثيقة اتحاد الإمارات العربية في ٢٥ شباط عام ١٩٦٨، المجلس الأعلى للحكام، أبو ظبي، ص٥٦.

وتتبنى الاتفاقية تشكيل (مجلس اتحادي) وهو الهيئة التنفيذية للإتحاد ويقوم بمساعدة المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته¹.

وتنص الاتفاقية في مجال توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات على الآتي (تمارس حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الإختصاص بصدها للإتحاد وبموجب الاتفاقية أو القوانين الاتحادية)².

تضمن الباب الثالث أحكاماً متفرقة كتشكيل محكمة عليا يحدد القانون طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصها، وراحت بعض الآراء إلى تأشير بعض المآخذ على بنود الاتفاقية المنشئة للإتحاد على النحو الآتي³:

أولاً: كرّست هذه الاتفاقية المحافظة على خصوصية كل إمارة من الإمارات المتعاقدة من خلال ما ورد في نص الاتفاقية (المحافظة على خصوصية كل إمارة من الإمارات المتعاقدة من خلال ما ورد في نص الاتفاقية ودعم احترام كل إمارة لإستقلال الأخرى وسياستها). وهذا يدل على ضعف البناء المؤسسي الجديد الذي يطمح تعميمه بين كل الإمارات.

ثانياً: تجاهلت الاتفاقية تشكيل الهيئات والمجالس الاتحادية عدا انتخاب المجلس الأعلى لرئيسه في كل دورة من دوراته وهذا ما يجعل الباب مفتوحاً للخلافات والصراعات داخل المجلس.

ثالثاً: عملية إعتراض كل عضو من أعضاء المجلس الأعلى على القرارات يعني تعطيلها أو إلغائها عكس المفهوم السائد الأقلية تتبع الأكثرية

1 - المصدر نفسه، ص ٥٦.

2 - حسين محمد البحارنة، المصدر السابق، ص ٥٩ - ٦٠.

3 - أحمد عبد الله سعيد، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ٣٤.

رابعاً: حصر جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية في المجلس الأعلى للاتحاد دون منح الهيئات الأخرى المتفرعة عن المجلس ولاسيما المجلس الاتحادي الذي يعد بمنزلة السلطة التنفيذية أي نوع من الإستقلالية وتم تقيد قراراته بالموافقة عليها من المجلس الأعلى للاتحاد.

خامساً: تحفظ الإتفاقية التعاون في مجال الدفاع والشؤون المالية، والإجماع في إتخاذ القرارات وتكون بذلك أقرب إلى صيغة الاتحاد الكونفدرالي¹ الذي يعد أقل صراحة، فهو كيان يمنح أعضائه حرية أكبر في الحركة والتمتع بالاستقلالية والسيادة².

صدرت ردود فعل عربية وإقليمية تمثلت بتأييدها للإتحاد مثل العراق والسعودية والكويت ومصر والأردن، وقد جاءت معارضة الإتحاد من كل من سورية والجزائر واليمن الجنوبي. وقد أخذت إيران موقفاً معارضاً للإتحاد لانضمام البحرين فيه، إذ كانت تعدها أحد أقاليمها ضمن إستراتيجياتها التوسعية التي تهدف إلى احتلال منطقة الخليج العربي³.

1 - الكونفدرالية (confederation): شكل من التنظيم الاتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على حكومتها المتميزة، وتتألف السلطة المركزية أساساً من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها كافة أو (معظم قراراتها على الأقل) بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية، وذلك بخلاف ما يحصل في الفيدرالية حيث تتخذ القرارات بأكثرية الأصوات فقط. والنظام الكونفدرالي أقل مركزية وسلطوية من النظام الفدرالي ومن نماذجها المطبقة في العالم، الكونفدرالية الأوروبية للنقابات (S . E . C) والكونفدرالية العالمية للعمل (T . M . C). لمزيد من الإيضاح ينظر مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، لندن، العدد ٦٢، نيسان ١٩٩٣.

2 - يوسف أبو الحجاج، الكيان السياسي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الرابعة، العدد ١٥، ١٩٧٨، ص ٥١.

3 - يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٧٠.

أما الخطوات التي تلت الإعلان عن الاتحاد فكانت عقد الإجماع الأول للمجلس الأعلى للحكام في (أبو ظبي) للمدة من ٢٥ - ٢٦ أيار ١٩٦٨ ، وفي اللجنة التحضيرية للاجتماع قدم ممثلو قطر جدول أعمال مفصل ليتضمن انتخاب رئيس للاتحاد وتعين المقر الدائم له وتشكيل المجلس الإتحادي للهيئة التنفيذية وتحديد اختصاصاته وإنشاء عدد من الوزارات الإتحادية وتوحيد عمل الإتحاد ودراسة موضوع إنشاء صحيفة رسمية وتخصيص مبلغ مالي لمواجهة النفقات التأسيسية للإتحاد وأمانة العامة¹.

ظهر خلاف في المجلس حول عداد مشروع الأعمال وأخذت الكويت زمام المبادرة وفي ضوء الوساطة الكويتية ، انعقد مؤتمر الحكام في (أبو ظبي) ليومي ٦ - ٧ تموز ١٩٦٨ وقرر إنشاء مجلس اتحادي مؤقت حددت له اختصاصاته ، وبعد هذا الاجتماع عقد المجلس الأعلى اجتماعات عدة أخرى في تشرين الأول عام ١٩٦٨ وفي أيار وتشرين الأول عام ١٩٦٩ وكان من المقرر أن تعقد اجتماعات للمجلس في تشرين الثاني ١٩٦٩ وفي تشرين الأول ١٩٧٠ ولكن الذي حدث أن هذه الاجتماعات لم تعقد في مواعيدها نتيجة لعدم اتفاق حكام الإمارات على النقاط الدستورية المختلف عليها².

وقد إكتفى في حينه إلى عقد مؤتمرين لنواب الحكام في شهري حزيران وتشرين أول ١٩٧٠ ، وظهرت النزاعات الإقليمية والذاتية عندما نوقشت قضية الدستور والمواد المختلف عليها آنفاً وكان الحكام يفضلون اتحاداً تعاهدياً يربطهم بميثاق بدلاً من اتحاد فيدرالي. كما ظهر لدى بعض الإمارات كقطر والبحرين شعور بتوفر مقومات الإستقلال لديهما والشعور

1- المصدر نفسه ، ص ٥٧١ .

2- محمد عبد الله المطوع، التطورات الإقليمية والعربية والدولية المؤيدة لقيام الإتحاد، التجارب الوجدية المعاصرة، المنصدر السابق، ص ١٥٧ .

بالخيبة لعدم ضمان الاتحاد لكل منهما منزلة خاصة ومتميزة. وبالفعل حصلت البحرين على استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١ وأعلنت قطر إستقلالها في ٣ أيلول ١٩٧١ وكلاهما أصبحا عضوين في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٧١م^١.

بعد إخفاق جهود الوساطة السعودية والكويتية في عام ١٩٧١ لجمع شمل الإمارات التسع وبعد إعلان كل من البحرين وقطر استقلالهما وأصبحا عضوين في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وجدت بقية الإمارات أن السبيل الوحيد أمامها هو إقامة اتحاد بينهم واجتمع هؤلاء الحكام في دبي ليقرروا مصيرهم وليقرروا إنشاء الاتحاد الجديد بينهم.

واعترض حاكم رأس الخيمة على ما تقرر بإعطاء حاكمي (أبو ظبي ودبي) حق النقض "الفيتو" على قرارات الاتحاد إلا إذا أعطي هو أيضاً الحق نفسه وإعترضه على أن يكون التمثيل لإمارته في المجلس الوطني بعدد أقل مما هو مقرر لكل من (أبو ظبي ودبي) ولعدم إستجابة المجتمعين لمطالب حاكم رأس الخيمة خرج الأخير من الإجتماع وقام بالإتحاد بعضوية ست إمارات فقط^٢.

أصدر الحكام الستة المجتمعون بياناً أعلنوا فيه قيام دولة اتحادية جديدة من إمارتهم بإسم (الإمارات العربية المتحدة) وذلك في ١٨ تموز^٣ ١٩٧١ ووافقوا على الدستور المؤقت لتلك الدولة وتقرر أن يسري الدستور لمدة خمس سنوات وقرروا العمل به ابتداءً من اليوم الثاني من شهر كانون الأول ١٩٧١،

١- سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩، ص ٩٣.

٢- خصصت لإمارتي (أبو ظبي ودبي)، ثمانية مقاعد في المجلس الوطني وخصص ٦ مقاعد لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وأربعة مقاعد لكل من أم القيوين وعجمان والفجيرة.

٣- الجريدة الرسمية، الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٧١.

وهو تاريخ إعلان ميلاد الدولة الجديدة نفسها ، وتم إنتخاب الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للاتحاد والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس ولمدة خمس سنوات لكل منهما ويجوز تجديدها وتم الاتفاق على أن تكون (أبو ظبي) العاصمة المؤقتة للدولة الجديدة¹.

وفي ٦ كانون الأول عام ١٩٧١ تم قبول الدولة الجديدة عضواً في جامعة الدول العربية وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٧٢ قبلت الدولة الجديدة عضواً في هيئة الأمم المتحدة. وبذلك إكتسبت هذه الدولة الاعترافين العربي والدولي بوجودها ودخلت المجتمع الدولي ، وألغيت جميع المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا وعقدت على غرارها اتفاقيات صداقة وإحترام سيادة الدولة المستقلة ، وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٧١ أعلن تشكيل أول وزارة لدولة الإمارات العربية المتحدة وضمت ١٨ وزيراً أختيروا من بين الإمارات بحسب النسب المتفق عليها².

أما إمارة رأس الخيمة فقد إنضمت إلى دولة الإمارات العربية في ١٠ شباط عام ١٩٧٢ وتم تخصيص ستة مقاعد لها في المجلس الوطني الاتحادي كما كان مقترحاً من قبل وتم تعيين ثلاثة وزراء من أبناء الإمارة في الوزارة الاتحادية وبهذا أصبحت رأس الخيمة العضو السابع في الدولة الجديدة.

ولقد واجه الاتحاد أول مشكلة عند قيام إيران باحتلال الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)³.

1 - المصدر نفسه.

2 - معاهدة الصداقة بين المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية.

٢ كانون الأول ١٩٧١، عن المملكة المتحدة وقعتها جيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج وعن الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، للتفاصيل ينظر، إبتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق ص ٣٦ .

3- قرر المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على عضوية رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢ ، في ٣٠ آذار ١٩٧٢.

المبحث الثالث:

هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية¹:

بعد أيام من إعلان الإتحاد الثنائي صدر الدستور المؤقت في دبي في يوم ١٨ تموز ١٩٧١ بناء على القرار الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٦٩ الصادر عن المجلس الأعلى للإتحاد ويشتمل على ١٥٢ مادة تحدد مقومات وأهداف السياسة العليا للإتحاد فضلاً عن الحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الاتحادية.

وقد أكد الدستور المؤقت لدولة الإمارات أن الإمارات العربية المتحدة جزء من الوطن العربي تربطها به روابط الدين والمصير المشترك وأن شعب الإمارات جزء من الأمة العربية. كما أكد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع وأن لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية، وسياساتها الخارجية تقوم على نصره القضايا والمصالح العربية والإسلامية².

وقد نص أيضاً على أن دولة الإمارات دولة مستقلة ذات سيادة كما يجوز لأي قطر عربي أن ينضم إلى الإتحاد إذا ما وافق المجلس الأعلى بالإجماع على ذلك. أمّا عاصمة الإتحاد، فقد نص على انشاء عاصمة في منطقة الحدود بين إمارتي (أبو ظبي ودبي) تعرف باسم "كرام" وإلى أن يتم إكمالها فإن مدينة

1 - يقصد بهياكل صنع السياسة الخارجية المؤسسات الرسمية كافة المعنية بإعداد ورسم السياسة الخارجية، وهي تبعاً لذلك تتأثر بنوعية وطبيعة نظامها السياسي بحيث نلاحظ أن عملية صنع السياسة الخارجية في الدولة الأتوقراطية مثلاً تختلف عنها في الدول الديمقراطية بمعنى أن الأولى تأخذ بالمركزية بينما تأخذ الثانية باللامركزية في صنع السياسة الخارجية.

2 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(أبو ظبي) تكون المقر المؤقت للإتحاد¹.

وفي المجال الداخلي أكد الدستور أن المساواة والعدالة الإجتماعية وتوفير الأمن وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين هي من أهداف الإتحاد، وقد حرم الدستور التمايز بين المواطنين بسبب الأصل أو المواطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، كما كفل الحريات الشخصية لجميع المواطنين².

وقد نص الدستور على إنشاء السلطات الإتحادية التي تتكون من:

- المجلس الأعلى للإتحاد.

- رئيس الإتحاد ونائبه.

- مجلس الوزراء الإتحادي.

- السلطة القضائية الإتحادية.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة في الخليج تؤسس حكماً دستورياً يقوم على أساس فصل السلطات، إذ كانت الكويت الدولة الأولى وتعد هذه الخطوة مهمة إذ أنها غيرت من مفاهيم الحكم في المنطقة ونقلته من نظام قبلي إلى نظام دستوري .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور المؤقت بقي معمولاً به في دولة الإمارات إلى عام ١٩٩٦ فقد تم إلغاؤه وإعلان الدستور الدائم للدولة³.

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق ص ٢٩١ .

2 - ماهر عبد الواحد خليل الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٤.

3 - محمد حسن العدروس الإمارات من الإستعمار حتى الاستقلال، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٨٩ .

سنتناول بشيء من التفصيل المؤسسات الدستورية التي ذكرناها آنفاً في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- المجلس الأعلى للاتحاد :

يعد المجلس الأعلى للاتحاد أعلى سلطة في البلاد ويتألف من جميع حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداورات المجلس ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العليا للدولة في جميع المسائل الموكولة لها بمقتضى الدستور المؤقت والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد العليا ومصالح الإمارات المشتركة والتصديق على المراسيم والاتفاقيات الدولية وأية إختصاصات أخرى ينص عليها الدستور والقوانين الاتحادية¹.

وللمجلس الأعلى للاتحاد رئيس منتخب وللرئيس نائب ويكون رئيس المجلس الأعلى رئيساً للدولة ويقوم نائب الرئيس بجميع إختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب².

٢- رئيس الاتحاد ونائبه :

يتم انتخاب الرئيس الأعلى للاتحاد ونائبه من بين أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وقد صدر في ١٤ حزيران ١٩٦٩ القرار الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن انتخاب رئيس المجلس الأعلى وإنشاء منصب نائب الرئيس. كما نص هذا القرار على تحديد إختصاصاتهما أثناء شغل منصبيهما وقد جاء في هذا القرار³.

1 - غانم محمد صالح، البعد السياسي للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، ص ٣٧.

2 - رياض نجيب الرئيس، صراع الواحات والنفط، دار النهار للخدمات الصحافية، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٤ - ١٦٤.

3- فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٩٣ .

أولاً: ينتخب المجلس الأعلى رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد ويكون رئيس المجلس الأعلى هو رئيس الدولة.

ثانياً: مدة الرئاسة ونيابة الرئاسة خمس سنوات ميلادية ويجوز تجديدها.

ثالثاً: تكون مهمات الرئيس الأعلى بصورة عامة ما يأتي:

١. رئاسة المجلس الأعلى وإدارة مناقشاته والدعوة لاجتماعه وفضه.
٢. الدعوة لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كلما اقتضت الضرورة لذلك.

٣. التوقيع والإشراف على تنفيذ قوانين المجلس ومراسيمه وقراراته الإتحادية، وذلك عن طريق رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المختصين.

٤. تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ونائب الرئيس والوزراء.

٥. تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج.

٦. أية اختصاصات أخرى يخولها له المجلس.

٧. يخول نائب الرئيس جميع الصلاحيات في حالة غياب رئيس الإتحاد.

أمّا بشأن التصويت على قرارات المجلس، فقد نصّت المادة (٤٩) من الدستور المؤقت على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى بأغلبية خمسة أعضاء وتلزم الأقلية برأي الأغلبية على أن تشمل الأغلبية إمارتي (أبو ظبي ودبي)¹.

كما يناقش المجلس في جلساته العادية المواضيع الواردة إليه في جدول أعماله وفي حالة غياب أو تعذر حضور أحد حكام الإمارات الأعضاء في الاتحاد لجلسات المجلس فينوب عنه من يقوم مقامه في إمارته².

1- علي حسن الحمداني، دولة الإمارات العربية (نشأتها وتطورها)، مكتبة العلاء، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٩٥.

2- خلدون ساطع الحصري، اتحادية دولة الإمارات بين النص الدستور والممارسة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢٨، ١٩٨١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٨.

٣- مجلس الوزراء الاتحادي :

يعد تشكيل الوزارة الاتحادية أبرز خطوة اتخذها الاتحاد نحو الوحدة الكاملة بين الإمارات وتتضمن أهم اختصاصات مجلس الوزراء الاتحادي الآتي¹:

- ١- يناط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد إدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية للدولة وفقاً للدستور والقوانين الاتحادية.
- ٢- يقترح مشروعات القوانين والمراسيم، ويحيلها لأجل التصديق عليها.
- ٣- يدير مالية الاتحاد ويضع مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد.
- ٤- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم وأحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات الدولية وسير الإدارات والمصالح وسلوك وانضباط الموظفين وأية اختصاصات أخرى يخولها له القانون.

٤- المجلس الوطني الاتحادي :

يمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويبلغ عدد أعضائه (٤٠) عضواً يمثلون الإمارات السبع التي تشكل الدولة الاتحادية. أبو ظبي (٨) أعضاء ودبي (٨) أعضاء الشارقة (٦) أعضاء ورأس الخيمة (٦) أعضاء وعجمان (٦) أعضاء والفجيرة (٤) أعضاء وأم القيوين (٤) أعضاء وقد أجاز القانون لكل إمارة حق اختيار الأعضاء الذين يمثلونها في المجلس وبالطريقة التي تراها مناسبة ويختار المجلس الوطني رئيساً من بين أعضائه ليكون رئيساً للمجلس الوطني². وتتضمن اختصاصات المجلس الوطني مراجعة مشروعات القوانين الاتحادية بما في

1 - يحيى الجمل، المصدر لسابق، ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

2 - محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ١٩٧٥، ص ٢٠٧.

ذلك مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد، وللمجلس أن يوافق أو يرفض هذه المشروعات أو يعدلها. كما ينظر المجلس الوطني في مشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد¹.

وتتولى الحكومة إبلاغ المجلس بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى، وللمجلس الوطني أن يناقش أي موضوع من الموضوعات الهامة المتعلقة بشؤون الاتحاد².

٥- السلطة القضائية الاتحادية :

يعد القضاء مظهراً من مظاهر سيادة الدولة وقوتها، ولاسيما أن الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة قد كفل حرية القضاة بإعطائهم استقلالهم فهم لا يخضعون إلا للقوانين. وتنقسم المحاكم الاتحادية إلى ثلاثة أنواع هي³ :

المحكمة الاتحادية العليا :

وتختص بالفصل في النزاعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد أو بين أي إمارة وحكومة الاتحاد. كما تبحث هذه المحاكم في دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات. كما تتضمن صلاحياتها تفسير الدستور ومساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد وتتنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.

1 - يحيى الجمل، المصدر السابق، ص ٥٩٨.

2 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

3 - للتفاصيل ينظر، يحيى الجمل، المصدر السابق، ص ٦٠٠ - ٦٠١.

المحكمة الاتحادية الابتدائية :

وتتظرف في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين الاتحاد والأفراد والجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية ، كما تختص بالنظر في قضايا الأموال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية التي تنشأ بين الأفراد في العاصمة الاتحادية.

المحاكم المحلية :

هذه المحاكم تختص بالنظر في القضايا المحلية في كل إمارة لا يعهد بها للقضاء الاتحادي. وتتألف هذه المحاكم من المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية.